

الكاظمي في السعودية... توازن العراق وتوازن المنطقة



تواجه العراق وحكومته ما زالت قائمة. ما كان يقوله الخزعلي قبل بضعة أشهر، صار يقوله الآن الناطق باسم "ربع الله". ما لم يتغير وجود تصميم على استعادة العراق وضعا طبيعيا بدل أن يكون جرما يدور في الفلك الإيراني.

الثابت أن محادثات الكاظمي مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان جاءت في سياق استعادة العراق لتوازنه والمنطقة لتوازنها أيضا انطلاقا من العراق. العراق الذي يمتلك علاقات قوية مع إيران وعلاقات قوية أيضا مع محيطه العربي وعلى طول الحدود الطويلة بينه وبين السعودية...

دفع الهاشمي وآخرون الثمن. لم يدفع الثمن لأنه كان قريبا من الكاظمي فحسب، بل لأنه كان يعرف الكثير من التفاصيل عن كل ما له علاقة بالأدوات الإيرانية في العراق وغير العراق. الأهم من ذلك كله، أنه كان يعرف "الحشد الشعبي" من الداخل ويعرف عمق التجاذبات بين الفصائل التي يتألف منها والتي بدأت تطفو مع اغتيال قاسم سلیماني وأبو مهدي المهندس. كان سلیماني المفوض السامي الإيراني في العراق وكان المهندس ضمانا، لا بديل منها، للدور الإيراني في العراق. ما تغير بين زيارة الكاظمي للسعودية التي تأجلت الصيف الماضي وتمت الآن، أن طبيعة التحديات التي

المذهبية العراقية التي تحركها طهران. بكلام أوضح مطلوب من رئيس الوزراء العراقي الإقرار بأن بلده مجرد "ساحة" تلعب فيها إيران. المطلوب منه التخلي عن أي دور على الصعيد الوطني وعدم الاعتراض على ما تقوم به إيران عبر أدواتها العراقية. على العكس من ذلك، مطلوب منه توفير الحماية للمليشيات العراقية التابعة لإيران.

عوقب الكاظمي على تصرفاته. عوقب على تدخله في شؤون إيران في العراق. عوقب بسبب محاولته استرداد الدولة العراقية ومؤسساتها وحصر السلاح في يد الجيش العراقي. عوقب بسبب رهانه على العراقيين وليس على المليشيات المذهبية العراقية.

بمغاباة تابع لها. من هذا المنطلق، هناك حرب شرسة على مصطفى الكاظمي الذي يسعى، منذ أن أصبح رئيسا للوزراء، إلى عودة العراق إلى العراقيين في ظل علاقة طيبة بين بغداد وطهران. ليس مستغربا أن يكون الكاظمي بدأ في الماضي جولاته الخارجية بزيارة لطهران حيث التقى كبار المسؤولين، بمن في ذلك "المرشد" علي خامنئي. ما ليس مستغربا أيضا أن تكون هناك عراضات مسلحة في شوارع بغداد قامت بها أخيرا جماعة "ربع الله" من أجل تأكيد أن إيران تسيطر على العاصمة العراقية.

قبل ذلك في تموز - يوليو من العام الماضي، اغتيل المفكر والباحث هشام الهاشمي الذي ينتمي إلى الحلقة القريبة من رئيس الوزراء العراقي. كانت تلك الجريمة بمثابة تنويح لسلسلة من الإشارات التي كان الهدف منها التأكيد للكاظمي بأن عليه الامتناع عن التدخل في شؤون لا تعنيه، أي شؤون العراق، خصوصا أنه، من وجهة نظر طهران، على رأس حكومة "انتقالية". من بين هذه الشؤون توقيف قوات الأمن العراقية عناصر من "كتائب حزب الله" في جنوب بغداد كانت تعد لإطلاق صواريخ في اتجاه أهداف أميركية في العاصمة العراقية ومحيطها. ما لبث رئيس الوزراء العراقي أن وجد نفسه، وقتذاك، مجبرا على إطلاق المعتقلين في وقت نزل فيه متظاهرون من "الحشد الشعبي" إلى الشوارع وداؤوا على صورهم.

كان قيس الخزعلي، أحد قادة المليشيات المذهبية العراقية المنضوية في "الحشد الشعبي" واضحا، وقتذاك، مع الكاظمي عندما عقد مؤتمرا صحافيا أكد فيه لرئيس الوزراء أن مهماته محصورة في تدبير الشؤون المعيشية للعراقيين بعيدا عن المسائل الكبيرة من نوع التصدي للأميركيين في العراق. مثل هذا الأمر شأن خاص بالمليشيات

كانت تربطها بها أفضل العلاقات في ظل معادلات معينة عرفت الرياض كيفية المحافظة عليها. شملت هذه المعادلات الخط الذي بقي مفتوحا دائما بين الرياض ودمشق في أيام حافظ الأسد، على الرغم من وقوف الأخير، من منطلق مذهبي، مع "الجمهورية الإسلامية" في حرب السنوات الثماني مع العراق. تندرج زيارة الكاظمي للرياض والتي كانت متوقعة في تموز - يوليو الماضي، لكنها تأجلت بسبب جراحة في المرارة للملك سلمان، في إطار البحث العراقي المستمر عن توازن في علاقات البلد مع محيطه. لم يكن تأجيل الزيارة سببا لأي عرقلة في عملية تطوير العلاقات بين بغداد والرياض وتحويلها إلى علاقات طبيعية بين بلدين تربط بينهما مصالح مشتركة كثيرة. استمرت عملية تطوير العلاقات بين البلدين طوال العام الماضي. شملت زيارة وفد سعودي كبير للعراق وتوقيع اتفاقات في غاية الأهمية في مجال الاستثمار السعودي في مشاريع في العراق. كان مهمًا إعادة فتح معبر عرعر الحدودي بين البلدين، وهو معبر صار يعمل 24 ساعة على 24. شيئا فشيئا راحت العلاقات السعودية - العراقية تأخذ شكلا حضاريا مرتبطا بالمبادئ والأسس التي تحكم العلاقات بين الدول المجاورة في القرن الواحد والعشرين. لا يمكن الاستخفاف بالوزن الذي يمنه بلدان مثل السعودية والعراق، خصوصا في ضوء ما يمتلكان من ثروات في مقدمتها النفط وفي ضوء موقعهما الاستراتيجي. لهذا السبب، هناك قوى مختلفة في المنطقة لا مصلحة لها في حصول تقارب سعودي - عراقي. لا شك أن إيران تأتي في مقدم هذه القوى نظرا إلى أنها تعتبر أن ما حصل في العام 2003 يمثل نقطة تحول على الصعيد الإقليمي. ليس أصعب من قبول إيران العودة عن نقطة التحول هذه التي أتت إلى تحويل العراق



خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ليست زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي للرياض زيارة عادية، خصوصا في ظل التحديات التي تواجه بلده والمنطقة. زادت هذه التحديات زيادة كبيرة منذ حصول الزلزال العراقي الذي تسبب فيه الاحتلال الأميركي ابتداء من نيسان - أبريل 2003، وهو زلزال ما زالت أصدائه وتداعياته تتردد إلى يومنا هذا. كانت لهذا الزلزال مقدمات كثيرة أوصلت عمليا إلى ارتكاب الولايات المتحدة خطية لا تغفر وتمثلت في تسليم العراق على صحن من فضة إلى إيران بكل ما لديها من حسابات تريد تصفيته مع هذا البلد.

عوقب الكاظمي على تدخله في شؤون إيران في العراق وعوقب بسبب محاولته استرداد الدولة العراقية وحصر السلاح في يد الجيش العراقي وعوقب بسبب رهانه على العراقيين وليس على المليشيات المذهبية

من بين المقدمات الحرب العراقية - الإيرانية بين 1980 و1988 ثم الاحتلال العراقي للكويت في العام 1990 الذي غير طبيعة العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست من جهة والعراق من جهة أخرى. استطاع صدام حسين تحويل العراق إلى بيعع تخشاه كل دولة من دول مجلس التعاون، بما في ذلك المملكة العربية السعودية التي

هل حقا بقيت علمانية في السودان

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي

كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

المختلفة، وهذه رسالة مركزية أراد البرهان توصيلها لمن يهمهم أمر السودان.

كما أن الحل الذي حقق هدفه بات شخصية يمكن أن يلتفت حولها الكثير من سكان الأقاليم التي شعرت بالغبخ من وراء تطبيق قوانين الشريعة في ارتدى الرجل ثوب الراحل جون قرنق مؤسس الحركة الشعبية التي يقود الحلو أحد أبنائها في شمال السودان، حيث يقود الراحل الثاني غريمه مالك عقار، بينما ذهب الراحل المحوري إلى الاستقلال بجنوب السودان ويقوده الرئيس سيلفا كير مياريت.

ينطوي التمكس بقضايا مفصلية خاصة بمكونات الدولة المدنية والوصول إليها عبر إعلان مبادئ حتى الآن، على إشارة بأن الحلو الوريث الحقيقي للراحل قرنق في الشمال، بما يدغدغ مشاعر من حلموا بمشروعات المتعلق بالسودان الجديد. يحتاج إنزال إعلان المبادئ على الأرض تحركات مضيئة تعالج الكثير من التشنجات الحالية، فقد أمعن البشير في تعميم الإسلام، حتى من اتقبلوا على نظامه لن يتخلوا عن التمكس بالدين ودوره الكبير في الحياة السياسية، فهناك من الحركات الصوفية والتنظيمات المتشددة والأحزاب المشاركة في السلطة وخارجها من أصبحوا نافذين في قمة وقاع المجتمع، ويمثلون قوة حرجة في تنفيذ ما يريده الحلو ورفاقه من أمنيات للطبقة الجديدة من مشروع السودان الجديد.

تحتاج هذه المعضلة رؤية لاجتثاث كل ما تركه نظام البشير في عقول وقلوب قطاعات كبيرة من الناس، فرحيله عن الحكم لا يعني رحيل أفكاره، وهو ما يمنح الأحزاب والقوى السياسية المتنازلة قوة كاملة يمكنها تحريكها في الاتجاه الذي تريده، وعرقلة طموحات كل من يسعون لدولة مدنية يظل الدين فيها بعيدا عن السياسة.

ما جرى في جوبا بشأن ملف العلمانية هو تسكين لأزمة عميقة وترحيل لها أكثر من كونه حلا جزريا، فالخرطوم تريد سرعة احتواء الحركات المسلحة لتوفير الأمن والاستقرار، والإيحاء بأنها حققت أحد أهم البنود التي حوتها الوثيقة الدستورية.

ما جرى في جوبا بشأن ملف العلمانية هو تسكين لأزمة عميقة فالخرطوم تريد سرعة احتواء الحركات المسلحة لتوفير الأمن والاستقرار والإيحاء بأنها حققت أحد أهم البنود التي حوتها الوثيقة الدستورية

بصرف النظر عن تجاوز المدة الزمنية للوصول إلى السلام الشامل كبند رئيسي فيها، وهي ستة أشهر من بداية المرحلة الانتقالية في سبتمبر 2019، فالهم أن عزيمة السلطة لم تفتت وعلى استعداد المزيد من التضحية لطي صفحة الصراعات في الأقاليم

مفاوضات مع الخرطوم والتوقيع على اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر الماضي، قبل الحصول على ضمانات يعتقد أنها كافية لطماننة أقاليم الهامش والأطراف، متصورا أن النصوص وحدها يمكنها تأسيس دولة مدنية حديثة.

كانت السلطة الانتقالية بقيادة البرهان حصيفة في الحرص على ضم أكبر حركة مسلحة لركب السلام وبأي ثمن، ووافق على غالبية مطالب الحلو تقريبا التي اتفق عليها من قبل مع حمدوك في أديس أبابا، وهو يعلم أن هناك فئات في المكونين المدني والعسكري في السلطة وخارجها ترفض مسار العلمانية، لكن البرهان قبله باعتباره الوحيد الذي يضمن عدم رفع السلاح في الجنوب ويجذب أبرز قادته لأضواء السلطة في الخرطوم.

أمام الطرفين مشوار طويل لترسيخ إعلان المبادئ وجعله نضا يصعب المساس به مستقبلا، فقد تشهد المفاوضات المقبلة مطبات في منتصف الطريق، لأن الشيطان في السودان دائما يكمن في تفاصيل الاتفاقيات، فهناك عدد كبير من إعلانات المبادئ وقعت بين الحكومة وحركات مسلحة في الشرق والغرب والجنوب بوساطات إقليمية مختلفة ولم تلر النور، لأن المراجعات التي تحدث لاحقا أشد خطورة.

والحركات ذات الانتماءات الإسلامية، فقد شطبت بعض القوانين التي تحجر على حرية المرأة، غير أن الأشواط التالية تضي بحذر، وبعضها يتعثر في منتصف الطريق.

اضطر رئيس الحكومة عبدالله حمدوك منذ شهرين إلى إقالة رئيس لجنة تطوير المناهج عندما تجرأ والغى مقررات تعليمية موروثة من عهد البشير لصالح أخرى تدعم الوجه الحضاري في البلاد، تحض على التسامح والانفتاح على الفنون، ووقتها رضخت الحكومة لضغوط عكست الفشل في هز الثوابت التي خلفها النظام البائد.

يستطيع المراقب رصد مجموعة كبيرة من الشواهد التي تؤكد أن نظام البشير نجح في غرس بذور كثيرة في المجتمع تجعل من مسألة العلمانية تحديا كبيرا أمام السلطة الحاكمة، فلا يكفي التوقيع على اتفاق مبادئ يشير إلى فصل الدين عن الدولة والتأسيس لدولة ديمقراطية تعتمد المواطنة منهجا، ولا حتى نضا دستوريا بذلك، فالهم كيف يتقبل المجتمع ما حرص الحلو على الوصول إليه.

تخلف الرجل عن ركب الحركات المسلحة المنضوية تحت لواء الجبهة الثورية ورفض الدخول معها في



محمد أبو الفتح
كاتب مصري

على مدار أكثر من أربعة عقود لم تتوان الكثير من القوى السياسية في الحكم والمعارضة عن بذل جهود مضيئة لعدم الفصل بين الدين والسياسة وجعلهما وجهين لعملة واحدة، ما أنتج حالة واسعة من الإسلع في المجتمع السوداني. وجعلت هذه الحالة عبد العزيز الحلو قائد الحركة الشعبية - شمال يتمسك بوضع عناوين عريضة ترسي لمبدأ العلمانية في الدستور المنتظر قبل التوقيع على إعلان المبادئ مع الفريق أول عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة في جوبا الأحد الماضي.

من طربوا لتضمين الإعلان لقواعد مهمة للدولة المدنية صدمهم إعلان حزب الأمة القومي الثلاثاء بتأكيد أنه "يرفض الدولة العلمانية، كما يرفض الدولة الدينية، ومبدأ تقرير المصير، ورفض الأجنحة الأيديولوجية شرطا لتحقيق السلام".

ومع أن الصياغة السابقة بدت لا تخص فقط العلمانية، غير أنها تعبر في النهاية عن تحفظ أحد الأحزاب المشاركة في السلطة حاليا على ما تم الاتفاق عليه بين البرهان والحلو، وكان الأمة أراد اختيار طريق ثالث من دون أن يحدد هويته السياسية بدقة.

انضم إلى الأمة، حزب "المؤتمر الوطني" (المنحل) وحركة "الإصلاح الإن" و"مئبر السلام العادل"، والقوى الثلاث متوقع رفضها إعلان المبادئ اتساقا مع تاريخها الذي يقوم على تبني طروحات إسلامية، بل إن حزب المؤتمر الوطني في عهد الرئيس السابق عمر البشير قاد أكبر عملية اسلمة سياسية وأمنية واقتصادية ومجتمعية في السودان الحديث، تجعل عملية إزالة نتائجها بحاجة إلى خطة طويلة.

لا تزال آثار المشروع الذي تبناه البشير ومعه الحركة الإسلامية ماثلة في الأذهان من خلال الكثير من القوانين التي تتنقل من مبادئ الشريعة، والتي تقرب منها الحكومة السودانية بحساب شديد خوفا من ردود فعل تتجاوز حدود الأحزاب

